

واتساب توسع نطاق خدمة الدفع بواسطة الهواتف الذكية

أعلنت السلطات البرازيلية مذآك أنها ستسمح بهذه الخدمة. واعتبر مؤسس فيسبوك مارك زوكربيرغ في مقطع فيديو رافق إطلاق الخدمة في الهند أنها ستساهم في بالنظام الموحد للدفع في الهند الذي يشارك فيه أكثر من 14 مصرفاً هندياً. وتستخدم هذا النظام أيضاً، إضافة إلى "واتساب بي"، كل من غوغل بي التابعة لشركة الفابت وفون بي التي تقدمها وولمارت وبيتم التي يقدمها عملاق تجارة التجزئة عبر الإنترنت علي بابا، والذي يسيطر على سوق الدفع الرقمي في الهند.

ولاحظ زوكربيرغ أن الهند هي أول دولة تقدم على خطوة من هذا النوع، في إشارة إلى الشبكة التي عالجتها أكثر من مليار عملية دفع في شهر أكتوبر 1.8 مليار في سبتمبر.

ومن أجل إطلاق ميزة تحويل الأموال في واتساب، فإن مطوري التطبيق بحاجة إلى أخذ الموافقات من السلطات النقدية في أي دولة، بالإضافة إلى التعاون والتفاهم مع البنوك المحلية التي تنشط في تلك الدولة، وهي إجراءات طويلة ومعقدة نوعاً ما.

ولا يوجد مخطط زمني حتى الآن للدول التي ستوفر بها، لكن الأولوية سوف تكون للدول المدعومة بنظام الدفع الإلكتروني من فيسبوك باي، وهي حتى الآن موجودة فقط في البرازيل والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وفرنسا وإسبانيا.

ويعتقد خبراء أن فيسبوك لديها خطط مستقبلية لتوسيع دائرة خدمات تحويل الأموال سواء عبر فيسبوك أو واتساب أو إنستغرام أو ماسنجر فضل القاعدة الشعبية الواسعة لتلك التطبيقات في أنحاء العالم.

التجربة في الهند، التي تعد أكبر سوق لخدمات المراسلة بواسطة الهواتف المحمولة، إذ يبلغ عدد مستخدميها نحو 400 مليون.

ويتيح "واتساب بي" تلقي الأموال وإرسالها بواسطة منصة المراسلة وكانت الخدمة أطلقت للمرة الأولى في منتصف يونيو الماضي في البرازيل التي تشكل السوق الثانية لـ "واتساب" بعد الهند.

لكن المصرف المركزي البرازيلي علق العمل بها بعد أسبوع "حفاظاً على مناخ تنافسي مناسب"، إضافة إلى بروز مخاوف بشأن سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها من المستخدمين. وقد

مميزة تحويل الأموال في "واتساب بي" هي خاصية جديدة ستتمكن المستخدمين العاديين من إرسال واستقبال الأموال بشكل مجاني تماماً وبشكل آمن وسلس عبر التطبيق ودون أي رسوم إضافية.

ولكن بالنسبة للشركات وأصحاب الأعمال الذين سوف يحصلون المدفوعات عبر هذه الميزة سيدفعون رسوما قدرها 3.99 في المئة من قيمة كل تحويل، وهي الطريقة الوحيدة التي تعود بالنفع المادي على مطوري التطبيق وأول خطوة من فيسبوك للاستفادة المادية من واتساب.

وتراهن فيسبوك على استقبال شريحة واسعة من المستخدمين، بفضلون الدفع التقدي مقابل المشتريات عبر الإنترنت، بسبب حذرهم من مشاركة البيانات المالية، ليس فقط في الهند بل في دول أخرى كانت قد بدأت في إطلاق خدماتها الجديدة فيها.

ولا يستبعد خبراء أن تقوم فيسبوك بإدخال خدمة الدفع الجديدة "واتساب بي" إلى دول عربية في مرحلة لاحقة إذا ما نجحت

بومي (الهند) - وجهت شركة فيسبوك الأميركية أنظارها إلى شريحة الزبائن المتمسكين بالدفع التقدي والراضين لتسديد المدفوعات إلكترونياً من خلال تسهيل تسديد المشتريات بالهواتف الذكية عبر خدمة أطلقت عليها اسم "واتساب بي" بدأت في الظهور بشكل خجول في الأشهر الماضية. ودخلت شركة واتساب فعلياً الجمعة معركة واعدة على سوق الدفع بواسطة الهاتف المحمول في الهند، لنتنافس مع غوغل علي بابا اللتين تعملان أصلاً في البلاد، وذلك بعد ساعات من حصولها على الإذن من الهيئة الهندية المنظمة لقطاع خدمات الدفع.

مميزة تحويل الأموال في "واتساب بي" هي خاصية جديدة ستتمكن المستخدمين العاديين من إرسال واستقبال الأموال بشكل مجاني تماماً وبشكل آمن وسلس عبر التطبيق ودون أي رسوم إضافية.

ولكن بالنسبة للشركات وأصحاب الأعمال الذين سوف يحصلون المدفوعات عبر هذه الميزة سيدفعون رسوما قدرها 3.99 في المئة من قيمة كل تحويل، وهي الطريقة الوحيدة التي تعود بالنفع المادي على مطوري التطبيق وأول خطوة من فيسبوك للاستفادة المادية من واتساب.

وتراهن فيسبوك على استقبال شريحة واسعة من المستخدمين، بفضلون الدفع التقدي مقابل المشتريات عبر الإنترنت، بسبب حذرهم من مشاركة البيانات المالية، ليس فقط في الهند بل في دول أخرى كانت قد بدأت في إطلاق خدماتها الجديدة فيها.

ولا يستبعد خبراء أن تقوم فيسبوك بإدخال خدمة الدفع الجديدة "واتساب بي" إلى دول عربية في مرحلة لاحقة إذا ما نجحت

واتساب بي خدمة يتوقع أن تجذب متسوقين لا يفضلون الدفع عبر الإنترنت لحذرهم من مشاركة البيانات المالية



أسعار عقارات بريطانيا تنمو بأسرع وتيرة منذ 5 سنوات

مستويات المعاملات في الارتفاع بفعل الإغلاق الصيفي.

وبيتمأ ساعدت تدابير الدعم الحكومية في تأخير الانكماش المتوقع في سوق الإسكان، فإنها لن تستمر إلى أجل غير مسمى، ومع دخول فصلي الخريف والشتاء، لا يزال مشهد الاقتصاد الكلي في المملكة المتحدة غير واضح إلى حد كبير.

وعلى الرغم من إعادة الإغلاق الشامل مع أنها أقل تقييداً مما كانت عليه في وقت سابق من هذا العام، فمن الواضح، بحسب جيمي جونسون، الرئيس التنفيذي لشركة أف جي بي انفتسمنت، أن صراع البلاد مع كوفيد - 19 لم ينته بعد.

ومع وجود عدد من الرياح المعاكسة الواضحة التي تواجه سوق الإسكان، يتوقع جونسون أن يتعرض السوق لضغط نزولي أكبر على أسعار المنازل مع اقتراب العام المقبل.

وقال إن "سوق العقارات يتحرك من قوة إلى قوة ووسط حالة عدم اليقين، يدفع طلب المشترين الأسرع إلى مستويات قياسية وقد كشفت نيشن وايد هذا الأمر خلال الأسبوع الماضي، وقد أكدت هاليفاكس التحركات الأخيرة

ولكن مع دخول البلاد الآن في حالة إغلاق ثانية، لا يعتقد خبراء القطاع أن ينفذ هذا الزخم وقد أكدت الحكومة أن المشترين والمستأجرين لا يزال بإمكانهم شراء المنازل طوال شهر نوفمبر المقبل، ومن الواضح أنها تدرج أهمية سوق العقارات في دعم الاقتصاد.

ورغم أن البعض يعتقد أن معدل نمو أسعار المنازل في نوفمبر قد يتباطأ، لكنه سيستمر في البقاء في المنطقة الإيجابية. ومن الواضح أن الناس يتطلعون إلى الاستثمار في أصول آمنة ومضمونة خلال هذا المناخ غير المستقر، وقد ثبتت العقارات لها سجل حافل بالمرونة والتعافي السريع من فترة تقلبات السوق.

مليون جنيهه إسترليني لأول مرة في التاريخ".

وعزاً جالي ذلك إلى ارتفاع التضخم السنوي لأسعار المنازل، مؤكداً أن نمو الأسعار في السوق بنسبة 5.3 في المئة خلال الأشهر الأربعة الماضية، هو الأقوى منذ عام 2006. ومع ذلك، تباطأ نمو الأسعار على أساس شهري بشكل كبير.

وبشكل عام، شهد سوق العقارات البريطاني استثماراً واسع النطاق للتجاهات الحديثة حيث لا يزال مدفوعاً في الغالب بطلب شراء المنازل الكبيرة. ومنذ مارس الماضي، ارتفعت الأسعار الثابتة بواقع اثنين في المئة مقارنة بزيادة 6 في المئة للعقار المنفصل النموذجي.

ومن الناحية النقدية هو ما يعادل زيادة قدرها 2883 جنيهه إسترلينيًا للشقق مقارنة بزيادة قدرها 27.3 ألف جنيهه إسترليني للمنازل المنفصلة.

ويصرى جالي أن هذا المستوى من تضخم الأسعار مدفوع بمستويات عالية غير معتادة من الطلب، حيث أظهرت أحدث أرقام الصناعة موافقات الرهن العقاري لمشتري المنازل عند أعلى مستوى لها منذ عام 2007، حيث تستمر

لندن - أظهرت بيانات حديثة اتجاها معاكساً لما بدت عليه أسعار العقارات البريطانية خلال السنوات القليلة في ظل مخاوف المستثمرين من توسيع أعمالهم بسبب المشاكل التي تواجه المملكة المتحدة بسبب أزمة الانفصال عن الاتحاد الأوروبي وأزمة كورونا.

وتكشفت أحدث البيانات والتحليلات الصادرة عن شركة هاليفاكس للقروض العقارية أن أسعار المنازل ارتفعت في أكتوبر الماضي بأسرع وتيرة سنوية منذ يونيو 2016، على الرغم من أن ثمة مؤشرات على تذبذب الزخم مع تصاعد جائحة كوفيد - 19.

وزادت أسعار المنازل بنحو 7.5 في المئة في الشهر الماضي، مقارنة بما كانت عليه في نفس الشهر من العام الماضي، ومقارنة مع نمو سنوي بنحو 7.3 في المئة في سبتمبر الماضي. ورغم تلك الزيادة إلا أنها الأضعف منذ نحو أربعة أشهر.

وتقلت الصحافة المحلية عن راسل جالي، المدير العام لشركة هاليفاكس، قوله إن "متوسط سعر المنازل في المملكة المتحدة يبلغ الآن ربع

سنتي. وقال في تصريحات إعلامية إن "الحكومة لم تقدم أي دعم لقطاع السياحة في لبنان ومؤسساته... السياحة تشكل 20 في المئة من الدخل القومي، إلا أن التراجع التدريجي بسبب الظروف السياسية"، وهناك دول عربية تعد أقل اهتماماً بالسياحة مثل السودان حيث تم تسجيل ذروة تراجع القطاع السياحي خلال العام الجاري، تحت ضغوط تفشي جائحة كورونا، بإجمالي عدد سياح بلغ 224 ألف سائح حتى نهاية سبتمبر الماضي.

وبحسب مدثر عباس، فإن التأثير الأبرز على قطاع السياحة ظهر على أداء الفنادق ووكالات السفر والسياحة، التي أغلقت تماماً خاصة بعد توقف حركة الطيران عالمياً.



قطاع يحافظ على جاذبيته رغم الظروف

الوباء يراكم الغبار على مرافق السياحة العربية

تبخر آمال الحكومات في إنقاذ القطاع سريعاً



أزمة أضرت باقتصادات المنطقة

وقال الوزير التونسي خلال جلسة استماع له بالبرلمان قبل أسبوعين "خسرنا قرابة خمسين ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاع السياحة، ما يمثل 13 في المئة من مواطن الشغل الإجمالية للقطاع".

وطيلة العام الماضي، استقبلت تونس، التي تمر بأزمة اقتصادية غير مسبوقة، ما يزيد عن 9.5 مليون سائح، في حين بلغت عائدات القطاع السياحية 1.99 مليار دولار بزيادة 35.7 في المئة على أساس سنوي، وهو قطاع مهم يوفر فرص العمل الصعبة، خاصة وأنه يساهم بحوالي 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويبدو أن لبنان كان أكثر الدول العربية تضرراً بالنظر إلى الأزمة السياسية التي لا تزال تطبع هذا البلد، وقد قال مارتن بو درغم مستشار وزير السياحة إن البلاد شهدت توافد 288.9 ألف سائح فقط في أول تسعة أشهر من العام، بعد أن استقبلت كامل العام الماضي 1.61 مليون سائح.

إيرادات القطاع في 2020

- 90 في المئة نسبة تراجع الدخل في لبنان
- 70 في المئة نسبة تراجع الدخل في الأردن
- 66 في المئة نسبة تراجع الدخل في تونس
- 60 في المئة نسبة تراجع الدخل في المغرب

وتراجعت نسبة إشغال المنشآت السياحية إلى 13.4 في المئة بعد أن كانت عند 42.2 في المئة في العام الماضي، حين بلغت مداخيل القطاع حوالي سبعة مليارات دولار.

ورأى عضو اتحاد نقابات المؤسسات السياحية في لبنان، جان بيروتي، أن السياحة تراجعت خلال العام الجاري بنسبة 90 في المئة حتى سبتمبر الماضي، بينما نشطت السياحة الداخلية من حيث العدد بنسبة 30 في المئة على أساس سنوي.

وقال في تصريحات إعلامية إن "الحكومة لم تقدم أي دعم لقطاع السياحة

في لبنان ومؤسساته... السياحة تشكل 20 في المئة من الدخل القومي، إلا أن التراجع التدريجي بسبب الظروف السياسية"، وهناك دول عربية تعد أقل اهتماماً بالسياحة مثل السودان حيث تم تسجيل ذروة تراجع القطاع السياحي خلال العام الجاري، تحت ضغوط تفشي جائحة كورونا، بإجمالي عدد سياح بلغ 224 ألف سائح حتى نهاية سبتمبر الماضي.

وبحسب مدثر عباس، فإن التأثير الأبرز على قطاع السياحة ظهر على أداء الفنادق ووكالات السفر والسياحة، التي أغلقت تماماً خاصة بعد توقف حركة الطيران عالمياً.

شكلت الأزمة الصحية المنجرة عن تفشي وباء كورونا صدمة كبيرة للأوساط السياحية في العديد من البلدان العربية في ظل تباين مواقف حكومات المنطقة من إمكانية إنقاذها، بعد أن تراكمت المشكلات على القطاع بشكل غير مسبوق وبددت فرص تعافها سريعاً.

تونس - لم يبق تفشي فيروس كورونا أي آمال باستعادة النشاط للسياحة العربية، في وقت تظهر أرقام الإصابات الجديدة، واستئناف إجراءات

العلاج الجزئي عالمياً، بمزيد من المتاعب للقطاع الذي يمثل مصدر النقد الأجنبي للعديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتولي أغلب الدول العربية أهمية كبيرة لمناطقها السياحية بهدف تنويع الموارد وإضفاء زخم على النشاط الاقتصادي، ولكن مساعي حكومات

دول، مثل الإمارات والسعودية وتونس والأردن والمغرب ولبنان اصطدمت بعقبات هذا العام لم تكن في الحسبان. وذكر صندوق النقد العربي في تقرير نشره في يوليو الماضي أن معدل المساهمة السنوية للقطاع يبلغ نحو 11.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، بيد أن هذا الرقم سيتراجع على الأرجح عندما تظهر الأرقام بعد انتهاء العام الجاري.

وتشير التقديرات الرسمية التي نشرتها منظمة السياحة العالمية بنهاية النصف الأول من العام الجاري، إلى أن خسائر السياحة العالمية بسبب كورونا بلغت 460 مليار دولار. وقالت إن "العودة إلى مستوى العام الماضي على صعيد السياح ستستغرق ما بين عامين وأربعة أعوام".

ووعدت السعودية، أكبر اقتصادات المنطقة العربية، نفسها مضطرة إلى تشديد القيود على السياحة الدينية اعتباراً من مارس الماضي، بفعل تعطل رحلات العمرة بعد أن سجلت في 2019 نحو 19 مليون معتمر، بينما تراجع أعداد الحجاج بنحو 95 في المئة قياساً بالعام الماضي.

وحتى سبتمبر الماضي، تراجعت الإيرادات السياحية للمغرب إلى 2.5 مليار دولار، بنسبة هبوط بلغت في 60 في المئة قياساً بما كانت عليه قبل عام من ذلك التاريخ. ووفر القطاع نقداً أجنبياً بنحو 24.4 مليار دولار بين عامي 2017 و2019.

وبحسب السلطات المغربية، بلغ عدد السياح الأجانب الذين زاروا المغرب في العام الماضي حوالي 12.9 مليون سائح، بارتفاع 5.2 في المئة مقارنة مع عام 2018. وتشكل السياحة المغربية حوالي 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل بها أكثر من نصف مليون شخص.

وفي جارتها تونس، توقع الحبيب عمار وزير السياحة والصناعات التقليدية تسجيل تراجع حاد للمداخيل السياحية هذا العام بنسبة 66 في المئة بمقارنة سنوية، و80 في المئة على مستوى الليالي السياحية المقضاة 79 في المئة في عدد الوافدين.

11.4 في المئة المساهمة السنوية للقطاع في المنطقة العربية، وفق صندوق النقد العربي

كما تأثرت سياحتها بشكل عام بعد أن بدأت تحطو أولى الخطوات في هذا المجال ضمن سياسة تنويع الاقتصاد والافتتاح في العالم وفق "رؤية 2030". وسجل ناتج القطاع السياحي أعلى مستوى له في السعودية العام الماضي، بقيمة 79.5 مليار دولار مدفوعاً بالسياحة الدينية، تليها كل من الإمارات، ومصر بناتج للقطاع بلغ 58.2 مليار دولار، و34.8 مليار دولار. وفي بقية دول الخليج، وأبرزها الإمارات، استقبلت في العام الماضي نحو 22 مليون سائح، تضررت صناعة السياحة بشكل حاد، إضافة إلى البحرين